

## عطالله: التدخل السياسي عقبته أمام تطوّر الإدارة العامة

إذا أراد لبنان أن يبني دولة مؤسسات حقيقية مثل الدول المتقدمة، يجب عليه أن يبدأ في تكوين إدارة عامة شفافة ونزيهة، تعتمد في اختيار كوادرها على مجلس الخدمة المدنية المنوط بغربة المتقدمين إلى الوظيفة العامة، لا أن تخضع لأوامر زعماء السياسة والطوائف، الذين بتدخلاتهم المستمرة على مدى عقود وعقود، اوصلوا الإدارة العامة إلى الانهيار الذي تشهده الآن



مدير مبادرة سياسات الغد الدكتور سامي عطالله.

لا بد من التذكير في هذا السياق، إلى أنه لا يمكن شمول الصالحين في هذه الإدارة التي لا تخلو من المهنيين والنزيهين، لكن كما يقول المثل "الصالح بروح بعز الطالح".

هل يتحقق هذا الحلم الذي تنشده مؤسسات الدولة، فنتحول إلى مؤسسات تتمتع بالصدقية وتكسب ثقة المواطن؟ سؤال لا جواب عنه حالياً، لأن امراء السياسة لا يزالون هم انفسهم يتحكمون بكل البلد ومؤسساته، فكيف سينون دولة حديثة؟ وهل سيكفون ايديهم عن العبث بمقدرات الدولة؟

مدير مبادرة سياسات الغد الدكتور سامي عطالله أكد ان "التدخل السياسي هو العقبة الرئيسية أمام تطور الإدارة العامة"، وشدد على ان دور الدولة ووجودها ضروريان جداً لأن "لا وجود للاقتصاد الحر او اقتصاد السوق من دونها".

الإدارة العامة حالياً لا يتجاوز 8 الاف موظف، وما يقال عن اعداد كبيرة فيها، كلام غير صحيح على الاطلاق. إذ يمكن ان يرتفع هذا العدد إلى 15 الفاً، إذا اضيفت اعداد المتعاقدين والاجراء. وعلى الرغم من ذلك، يعتبر رقم 15 الفاً منخفضاً قياساً إلى حجم الإدارة العامة التي تشهد شغوراً في وظائفها يتراوح بين 60 و85 في المئة من مختلف الفئات. الكلام عن تضخم حجم الإدارة العامة وعدد الموظفين الهائل فيها، يعني وفق البعض، ان الإدارة العامة هي السبب الاساسي في عجز المالية العامة. هذا الكلام اقل ما يقال فيه انه خطير ويفتقد إلى الدقة، وهو مغاير للحقيقة وبعيد كل البعد منها، مما يضع بوضوح البحث عن اصل مشكلة العجز وكل المشاكل الاخرى

وعن علاجها. نحن نريد دولة، وإدارة عامة تملك الامكانيات وتوفر للمواطنين الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلتزم تأمين الخدمات العامة والامن، علماً اننا لا نريد دولة متشفة. من هنا، تأتي اهمية اعادة النظر في واقع الإدارة كي تلعب مجدداً دورها الاساسي.

■ ما هي الاليات التي يمكن اتخاذها لحماية الإدارة العامة وضمان فعالية عملها؟

□ انهيارت الإدارة العامة بسبب انهيار سعر الصرف، مما انعكس في شكل مباشر على الرواتب والاجور التي فقدت أكثر من 90% من قيمتها. لم تصمد أمام ارتفاع اسعار السلع والخدمات، ودولة السلع والرسوم والضرائب والخدمات وزيادتها

عشرات الاضعاف، مما جعل الموظف عاجزاً عن تأمين الغذاء والدواء لعائلته، وعن توفير اذنى مقومات العيش الكريم. المطلوب من الدولة، ان تقوم بواجباتها تجاه افراد القطاع العام للحفاظ على امنهم الاجتماعي، وديمومة استمرار المرافق العامة. انطلاقاً من ذلك، لا بد من إيجاد حل نهائي عادل وشامل ومتوازن، يوازن بين الاحتياجات والامكانيات. كما اشارت احدى الدراسات إلى ان متوسط الاجر الذي يجب ان يتقاضاه الموظف كي يتمكن من تأمين مستلزمات العيش الكريم هو 650 دولاراً في الشهر. إذ ان ما يتقاضاه الموظف اليوم مع كل العطاءات التي اقرتها الحكومة، لا تمكنه من العيش بكرامة. وقد تأثرت كل ادارات الدولة بالالزمة المالية مما انعكس على موظفي القطاع العام في شكل مباشر، وهم حاولوا الصمود بالحد الأدنى المتوافر لديهم، بساعات عمل اقل واداء وظيفي ضعيف. مع هذا الواقع المعيشي هناك من يربط راتب الموظف بالموازنة العامة، إذ أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ان الحكومة تمكنت من تقليص العجز في الموازنة. هذا الكلام صحيح، إذا ما قورنت ارقام الموازنة. لكن ما لا نتحدث عنه الطبقة السياسية، هو قدرة الدولة على تأمين مواردها لاعطاء الموظفين مطالبهم، فهذا الامر يتعلق بالقرار السياسي لدور الدولة مستقبلاً. من واجب الدولة العمل على تأمين مواردها من رسوم وضرائب، حتى تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها. استخدم الزعماء السياسيون الانتماء الطائفي عمداً عبر توزيع الوظائف على مواطنين يدينون لهم بالولاء، مما أدى إلى انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية وخلق اشكاليات كثيرة وكبيرة. توجد فرصة لاعادة بناء الدولة والإدارة العامة، ولإعادة تعريف علاقة المواطنين بالدولة، وكي تقوم الدولة بواجباتها وتكون لجميع الناس، لذلك يجب ان يتوقف الولاء لزعماء الطوائف. يمثل هذا الامر مشكلة متجذرة، وفي حال لم تتمكن من تخطيها سنبقى نعاني منها. هناك فرصة لاعادة بناء الدولة والإدارة العامة عبر الغاء المحاصصة الطائفية والتدخلات السياسية والتوظيفات العائلية. ◀

## التدخل السياسي في الإدارة سيفٌ ذي حد واحد

التدخل السياسي في لبنان يمثل عائقاً كبيراً أمام تطور الإدارة العامة، ويمكن وصفه بأنه "سيفٌ ذي حد واحد"، بسبب الآثار السلبية الكثيرة التي سببها على جسد الإدارة العامة.

التدخل السياسي في القطاع العام يتطلب توازناً دقيقاً، ويجب ان يساهم في تعزيز الديمقراطية والعدالة والمساءلة من دون ان يؤدي إلى فساد او تسييس مفرط يضر بالكفاية والحيادية. ان تحقيق هذا التوازن يعتمد على وجود مؤسسات قوية، وقوانين تضمن الشفافية وتحدد حدود التدخل السياسي بشكل واضح.

يعتبر التدخل السياسي اليوم عقبة رئيسية أمام تطور الإدارة العامة في لبنان، فالنظام السياسي اللبناني يعتمد على التوزيع الطائفي للمناصب الادارية والسياسية. هذا الامر يؤدي إلى تعيين الافراد بناء على انتماءاتهم الطائفية والسياسية بدلاً من الكفاية والخبرة. كذلك يمنع اختيار الاشخاص الكفاءات للمناصب الادارية الحيوية، ويؤدي تالياً إلى ضعف الاداء الاداري، ويساهم في انتشار الفساد والمحسوبية داخل الادارات العامة. فالموظف المعين غالباً ما يشعر بولائه للاحزاب او الطوائف التي دعمت تعيينه، مما يدفعه إلى اتخاذ قرارات تخدم هذه الاطراف بدلاً من المصلحة العامة. هذا يضعف طبعاً من فعالية الإدارة العامة ويزيد من معدلات الفساد.

إلى جانب ذلك، يضعف التدخل السياسي من آليات المساءلة والمحاسبة. فالمسؤولون الذين يتمتعون بدعم سياسي قوي غالباً ما يكونون محصنين من المحاسبة القانونية والادارية، مما يشجع على التسيب وسوء الإدارة. وخير مثال على ذلك، الشلل الكبير الذي تعيشه الهيئات الرقابية، كالتفتيش الاداري ومجلس الخدمة المدنية وغيرها من الهيئات.

كذلك يعيق هذا التدخل تنفيذ الاصلاحات الضرورية في الإدارة العامة. فكلما حاولت اي حكومة تنفيذ اصلاحات لتحسين الاداء الاداري، تصطدم بمعارضة من القوى السياسية التي تخشى فقدان نفوذها وسيطرتها على الاجهزة الادارية.

يحدث هذا التدخل كنتيجة للنظام الطائفي الذي ينعكس فيه لبنان، ويشجع على تدخل الاحزاب والزعماء والسياسيين في تعيينات الإدارة العامة لضمان تمثيل طوائفها ومصالحها، مما يجعل من الصعب الفصل بين السياسة والإدارة.

تستغل هذه المجموعات المناصب الادارية لتحقيق مكاسب سياسية واجتماعية، وبالتالي تسعى إلى السيطرة على الادارات العامة لضمان استمرار نفوذها، مما يضعف مؤسسات الدولة ويفقدها استقلاليتها ويعيق تطوير عملها وادائها. ان تدخل السياسيين جعل القرارات الادارية خاضعة للاعتبارات السياسية بدلاً من الموضوعية والكفاية، مما أدى إلى سياسات غير مستدامة او غير فعالة. واصبح الجهاز الاداري ساحة للصراعات الحزبية والطائفية، مما عرقل تنفيذ السياسات المنتجة الفعالة واثّر سلباً على استقرار الإدارة العامة.

التدخل السياسي يمنع تطور الإدارة العامة في لبنان، من خلال تقويض الكفاية، تعزيز الفساد، اضعاف اليات المحاسبة، تعطيل الاصلاحات، واضعاف التخطيط الاستراتيجي. كما ان تحسين الوضع يتطلب اصلاحات هيكلية شاملة لتعزيز استقلالية الإدارة العامة وتقوية مؤسسات الدولة. هذا لن يتم الا عبر قانون انتخابي حديث متطور يبعد الممسكين برقبة البلد عن الساحة السياسية، وهو امر لن يحدث الا عبر معجزة الهبة.



## اقتصاد

كما يجب ان تولى السياسات الاصلاحية الاولى اهمية للاستدامة المالية، والتوظيف القائم على الجدارة، وخدمة المواطنين المعززة.

■ كيف يؤثر انهيار الادارة العامة على النمو الاقتصادي والاستثمار في لبنان؟

□ تكمن اهمية الهيئات الرقابية مثل التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية في وقف التدخل السياسي في الادارة، لانه العقبة الرئيسية امام تطورها. لقد اعدنا دراسات شملت الكثير من الادارات العامة، ابرزها مجلس الائمة والاعمار، وتبين لنا كيف يتم ابرام عقود لشركات ومؤسسات تدين بالولاء لاصحاب السلطة السياسية. عقود تفوح منها رائحة الفساد وحجمها يتجاوز الواقع. لقد اشارت الدراسات الى ان الذين يسكون بزمام البلد، تحقق شركاتهم من خلال الدولة والادارة العامة مكاسب لا تحصى. وهنا يأتي السؤال عن موضوع الاقتصاد، اذ هناك من يقول ان على الدولة فك ارتباطها بالقطاع الخاص، لأن لا وجود للاقتصاد الحر واقتصاد السوق في شكل اساسي من دون الدولة. لا يمكن لهذا الاقتصاد ان ينمو ويتطور بعيدا من القطاع العام. عكس هذا الكلام غير مقبول وخطير ويشجع على الاحتكار، ويمكن من لديه نفوذاً سياسياً على التحكم بالاسواق. ووفقا لدراسات اعدت منذ العام 2006 شملت 300 قطاع تجاري وصناعي، واستنادا الى ارقام وزارة الاقتصاد، تبين ان نحو ثلث هذه القطاعات يحتكرها عدد قليل جدا من الشركات، والامثلة كثيرة. هذا الواقع يضر بالمواطن والاقتصاد والاحتكار ويمنع الاستثمار، والذين يتحدثون عن عدم ضرورة وجود دولة او ادارة عامة فعالة، هم الذين لا يريدون قيام اي اقتصاد فاعل برعاية الدولة. ولكي يكون لدينا اقتصاد سوق منتج وفعال، يؤمن فرص العمل ويوفر السلع في شكل تنافسي وباسعار متدنية، نحتاج الى وجود دولة فاعلة وادارة عامة نشيطة، مما يؤثر ايجابا على المواطن من مختلف النواحي. لا يمكن اعادة بناء الوطن من دون اعادة بناء الدولة التي تملك اصولا بقيم مرتفعة جدا، مما يعكس ضالة

## مصرف لبنان آمن الخطأ للمصارف على حساب الدولة

قدرة القطاع الخاص وحجمه تجاهها. هناك من يدعو الى ان تتحمل الدولة خسائر الفجوة المالية التي طالت ودائع اللبنانيين، او توزيع المسؤولية بين الدولة والمصارف، والمودعين. ما يخفى لدى كثير، ان لدى استعمال مصطلح الدولة، فهذا يعني ان المسؤولين السياسيين يسعون الى السيطرة على مواردها، باعتبار انهم يتحكمون بكل مفاصل هذه الدولة ويعملون على افرانها من كل اصولها، وهم يأتون اليوم لتحميلها مسؤولية الازمة. انه امر مخيف جدا، كونه يساهم في اضعاف الدولة. استفادت المصارف في شكل كامل من الهندسات المالية وحققت ارباحا كبيرة عبر كل المنتجات التي اصدرتها، وقد آمن مصرف لبنان الغطاء لها على حساب الدولة. حتى اليوم هناك من يمسك بالدولة وينهبها من احزاب سياسية وسياسيين لتأمين مصالحهم المالية والاقتصادية عبر المصارف التجارية والشركات الخاصة الكبيرة.

■ ما هي الاجراءات الضرورية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين الادارة العامة في لبنان؟  
□ يعيش لبنان اليوم انهيارا ماليا واقتصاديا واجتماعيا ومؤسسيا. لوقف هذا الانهيار، يجب الذهاب مباشرة الى صلب المشكلة: اولاً خسائر المودعين، كيف اختفت مدخراتهم؟ ومن يتحمل مسؤوليتها؟ وكيف ستعاد الى اصحابها؟ ان عدم محاسبة المسؤولين عن هذا الانهيار، يعني ان لا امكان لاعادة تكوين الدولة مع غياب الثقة فيها. ثانياً، يتحتم وقف "اقتصاد الكاش" الذي له تداعيات سلبية كثيرة. ثالثاً، يجب بناء الدولة مجددا عبر اعادة النظر

في تركيبة القطاع العام، وفق رؤية حديثة تواكب التطورات العالمية والتكنولوجية. رابعاً، ينبغي وضع سياسات اجتماعية تحمي المجتمع عبر تحديث الضمان الاجتماعي والتقديمات الاجتماعية المستدامة. خامساً، لا بد من وجود قضاء مستقل، اذ من دونه لا يمكن محاربة الفساد، لا في المجتمع ولا في الاقتصاد ولا حتى في الادارة العامة.

■ كيف يؤثر التدخل السياسي في العمل الاداري على مستوى الكفاية والفعالية في تقديم الخدمات الحكومية؟  
□ يفترض اعادة بناء الدولة، وتنظيم العلاقة بين الوزير الذي يضع السياسات العامة لوزارته والمدير العام الذي يجب ان يتمتع بصلاحيات تحقق المصلحة العامة. اذ اظهرت الدراسات ان كل مشاريع القوانين والمراسيم والسياسات العامة للوزارة، تتم في مكتب الوزير فقط. لذا من الضروري تقوية دور المدير العام مما يعطي للادارة دورها الفاعل والضروري، تحقيقاً لمبدأ استمرارية السلطة.

■ ما هي التحديات التي تواجه الشركات الاجنبية المستثمرة في ظل سوء الادارة العامة؟  
□ لا يمكن ان تعود الاستثمارات الاجنبية الى لبنان مع غياب الاصلاحات الشاملة، والرؤية المستقبلية المتعلقة بالادارة العامة والاقتصاد والمجتمع. وفي ظل ضعف الادارة والفساد المستشري فيها، من الصعب استقطاب استثمارات اجنبية. لقد خسر لبنان دوره الاقتصادي في المنطقة انطلاقاً من التطورات التي حدثت. للخروج من الازمة، علينا تنفيذ اصلاحات جذرية تتناسب والتيارات الحديثة التي تشهدها المنطقة العربية، ومعرفة كيفية خلق اقتصاد منتج غير ريعي، وتحديد دور الادارة العامة في هذا الاقتصاد. انها قضايا اساسية مهمة جدا. لكن المعنيين يتلهون بأمر ثانوية، ويهتمون فقط بمصالحهم الخاصة.

ع. ش

The perfect coverage  
for a well deserved  
peace of mind

pro.  
tection

MEDGULF

01985000 www.medgulf.com.lb